

بيان
دولة قطر

بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة عشر للدول الأطراف باتفاقية
حظر الاسلحة الكيميائية المنعقدة في

(مملكة هولندا)

بمدينة لاهاي الفترة من 2009/12/04-11/30م

يلقيها نائب رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة

العميد الركن (طيّار) ناصر عبدالله السليطي

السيد الرئيس،
السادة ممثلو الدول الأطراف الأفاضل
السيدات والسادة الحضور،

بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة عشر لمؤتمر
الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة
الكيميائية أتقدم باسم دولة قطر بالتهنئة لسعادة
سفير جمهورية ليتوانيا السيد فيدوتاس فيربا
على توليه رئاسة الدورة الرابعة عشر لمؤتمر
الدول الأطراف وكلنا ثقة على قدرتكم بإدارة
الدورة نحو أهدافها المرجوة. ونؤكد لكم بأن
دولة قطر ستواصل تعاونها ودعمها لكم في
جهودكم لإنجاح أعمالكم.

كما نشكر سعادة سفير اليابان السيد/ مينورو
شيبيويا رئيس الدورة السابقة على إدارته المميزة وما
حققه من إنجازات خلال فترة رئاسته.

السيد الرئيس،،،

أتقدم باسم دولة قطر بالتهنئة لسعادة السفير/
السيد أحمد أزيكو على اختياره لتولي منصب المدير
العام للمنظمة، وأتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه
الجديدة لمواصلة العطاء في سبيل تطوير أداء
المنظمة وتحقيق مهامها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير لسعادة
السفير روخيليو بفيلتر على ما قام به من مجهودات
كبيرة خلال فترة ولايته في إدارته للمنظمة، مما كان
له الأثر الفعال والملموس في المساعدة في عولمة
الاتفاقية وتطوير أداء المنظمة.

السيد الرئيس،،،

نود أن نوكد، على تأييدنا لما جاء في بيان حركة
دول عدم الانحياز والصين.

كما نتقدم بالتهاني للدول جمهورية العراق الشقيقة, جمهورية الدومينيك وجزر البهاما التي انضمت مؤخرا إلى الاتفاقية.

وفي هذا السياق, وانطلاقا من التزام دولة قطر بمسؤولياتها وحرصها على إدامة وإقرار السلم والأمن الدوليين ، جاءت مبادرتها للتوقيع على اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها, عام 1993م, ومن ثم قيامها بالتصديق عليها في الثالث عشر من أغسطس عام 1997م .

السيد الرئيس,,,

منذ انتهاء اجتماع الدورة الثالثة عشر، شهدت دولة قطر العديد من الفعاليات والأنشطة على المستويين الوطني والدولي وأوجه التعاون مع

المنظمة والهيئات الوطنية، وهي فعاليات تضاف لانجازاتها الثابتة منذ إصدار القانون رقم (17) لسنة 2007م الخاص بحظر الاسلحة الكيميائية والذي جاء تأكيدا على حرص دولة قطر وترجمتها لالتزاماتها بتفعيل أهداف الاتفاقية التي تم إقرارها من قبل الدول الأطراف .

أما على المستوى الوطني فقد حرصت دولة قطر على القيام بدورها التثقيفي والتوعوي استنادا لقرار إنشاء اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة, والذي جعل من صميم واجباتها ومسئولياتها إعداد وتنفيذ البرامج اللازمة للتوعية, بمضمون الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر الأسلحة. وفي سبيل تحقيق ذلك, نظمت ورشة العمل الوطنية لتوعية العاملين بقطاعي الصناعة و التجارة والنقل الخاصة بمتطلبات الاتفاقية, وذلك على مدى ثلاثة أيام خلال

الفترة من الحادي عشر حتى الثالث عشر من شهر أكتوبر الماضي . ومن هذا المنبر, نحث الدول الأطراف المتقدمة بالتركيز على إعطاء الأولوية للدول الأطراف النامية في مساعدتها في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية لكل ما يتعلق بما ورد بالمادة العاشرة والمادة الحادية عشرة من الاتفاقية.

أما على المستوى الدولي, فقد حرصت دولة قطر على المشاركة الفعالة والإسهام في كافة الاجتماعات وورش العمل. فقد كان لها شرف الثقة التي أولتها إياها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية, لتتولى تنظيم ورشة العمل الحادية عشر, حول تنسيق المساعدات طبقاً للمادة العاشرة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية, خلال الفترة من الأول حتى الثالث من نوفمبر الجاري. ثم تلتها الدورة التدريبية الإقليمية للجمارك بدول مجلس التعاون الخليجي,

حول الأوجه الفنية لتنظيم النقل خلال اليومين الرابع والخامس من نفس الشهر .

وفي خلال الفترة المنصرمة للعام 2008م تم تنظيم ورشة عمل بعنوان تفعيل تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية, خلال يومي الخامس والعشرين والسادس والعشرين من مارس 2008م .

كما نظمت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الدورة التأسيسية للهيئات الآسيوية المعنية بتنفيذ اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية, خلال الفترة من التاسع عشر حتى الثالث والعشرين من أكتوبر 2008م .

ثم تلتها الدورة التدريبية الإقليمية لممثلي الجمارك في دول مجلس التعاون الخليجي, المتعلقة بالنواحي الفنية لنظام النقل, والتي استمرت ثلاثة

أيام خلال الفترة من السادس والعشرين حتى الثامن
والعشرين من أكتوبر 2008 م .

السيد الرئيس،،

ومع أمنياتي لكم بالتوفيق والسداد ، فإنني أعتنم
هذه المناسبة لأكرر دعوة دولة قطر للدول التي لم
تتضم لاتفاقية الاسلحة الكيميائية، أن تبادر بالإسراع
بالانضمام لهذه الاتفاقية، ودعونا نتطع لليوم الذي
تكتمل فيه عالمية هذه الاتفاقية، واتفاقيات ومعاهدات
حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل .

كما أود التنويه بضرورة قيام الدول الأطراف
الحائزة على مخزونات من الاسلحة الكيميائية أن
تستكمل عملية التخلص من مخزوناتها وتدميرها وفقاً
للتوقيات الزمنية المحددة لها، وذلك حتى لا

تفقد الاتفاقية مصداقيتها لدى المجتمع الدولي, وتكون
مثالاً يحتذى به من قبل الدول في تطبيق الاتفاقيات
الأخرى .

وختاماً نؤكد لكم استمرار دولة قطر دعمها
لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،